



حقوقيون مغاربة يعتبرون إلغاء وزارة حقوق الانسان قرارا مفاجئا

■ الرباط - رويترز: ابدى عدد من الحقوقيين المغاربة امس الاربعاء دهشتهم للإلغاء وزارة حقوق الانسان في التعديل الحكومي الذي اجراه العاهل المغربي الملك محمد السادس يوم الثلاثاء.

وقال امين عبد الحميد رئيس الجمعية المغربية لحقوق الانسان المستقلة «لم نفهم المغزى من وراء الغاء هذه الوزارة التي رغم انها لم تكن تقوم بعمل كبير بملف حقوق الانسان في المغرب لكنها شكلت بالنسبة لنا جسرا للتواصل مع الحكومة».

واضاف في اتصال هاتفي مع

رويترز «لا ندري الى من سنتوجه بعد هذا الالغاء ربما يكون هناك بديل افضل لكن الحكومة الغت الوزارة دون ان تفسر سبب الاقدام على ذلك وهو ما فاجأنا».

وتابع عبد الحميد «الغاء هذه الوزارة ليس دليلا على اننا يمكننا الاستغناء عنها لان ملف حقوق الانسان في المغرب لا يزال يعرف انتهاكا خطيرة بعد موجة القمع التي عاشها المغرب بعد تفجيرات 16 ايار/مايو في الدار البيضاء».

وحملت السلطا الاسلاميين المتشددون المسؤولية عن الهجمات الانتحارية التي وقعت في ايار/مايو العام الماضي على عدة

اهداف مدنية في الدار البيضاء وقتل فيها عشرات الاشخاص. واعتقل مئات الاشخاص في اعقاب التفجيرات وقدم كثيرون للمحاكمة.

وقال عبد الحميد ان ثمة «مجموعة من الانتهاكات يعرفها ملف حقوق الانسان في المغرب بعد تفجيرات الدار البيضاء الانتحارية كالتعذيب والاختطاف والمحاكمة غير العادلة والاحكام القاسية».

واجرى العاهل المغربي يوم الثلاثاء تعديلا وزاريا ذا طبيعة تقنية شمل الغاء عدة وزارات كوزارة حقوق الانسان وادماج

بعض الوزارات مع اخرى كوزارة الصيد البحري التي ادمجت مع وزارة الفلاحة ووزارة التعليم العالي وتكوين الاطر والبحث العلمي التي اضيفت الى وزارة التربية الوطنية. وقال الحقوقي والمحامى المغربي خالد السفياني انه فوجئ بقرار الغاء وزارة حقوق الانسان في الحكومة الجديدة لانه «لا يزال الكثير امام المغرب في هذا المجال». واضاف «لم تعط تفسيراً عن سبب الالغاء لكن ربما يكون بسبب اعتقاد ان هناك عددا من الادارات اليوم التي تتولى الاهتمام بملف حقوق الانسان».

غير انه هون من شأن القرار

قائلا «اظن ان حقوق الانسان ليس تشريعا وليس وزارة وانما ارادة لاحترام الحريات وبالتالي فالاشكال ليس في بقاء او ذهاب وزارة بقدر ما هو في مدى توفر ارادة لتكريس حقوق الانسان».

وقارن محمد الصبار رئيس منتدى الحقيقة والانصاف المستقل بين ظروف انشاء وزارة حقوق الانسان في عهد الملك الراحل الحسن الثاني والواقع الحالي قائلا «انشاء هذه الوزارة قام على خلفية واضحة تتمثل في كون الحكومة المغربية مهتمة بملف حقوق الانسان بينما في الدول التي تحترم فعلا هذا الحق لا توجد

فيها وزارات لحقوق الانسان لان هذه الاخيرة ممارسة وليس ادارة».

واضاف «الخلفية التي انشئت عليها وزارة حقوق الانسان في الماضي استنفدت اليوم من الناحية الواقعية خاصة بعد استحداث عدد من المؤسسات الحقوقية في المغرب كهيئة الانصاف والمصالحة وتجديد المجلس الاستشاري لحقوق الانسان».

واردف «لم نطلق تفسيرات بسبب الالغاء لكن ربما يكون الالغاء يدخل في مخطط الحكومة لتقليص من عدد الوزارات».